# واقع الجماعات المحلية بالجزائر بين محدودية التمويل المحلي وهاجس التنمية المحلية:ولاية غليزان نموذجا

# The Reality of Local Groups in Algeria between the Limited Local Funding and the Obsession with Local Development: Relizane State as a model

رشيدة بوجحفة

جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، البريد الالكترونيrachida.boudjahfa@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2019/11/29 تاريخ القبول: 2019/12/18 تاريخ النشر: 2020/06/30

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الجماعات المحلية في الجزائر في ظل محدودية التمويل الذاتي وانعدامه في كثير من الاحيان في العديد من البلديات الجزائرية باستثناء تلك المخصصات الحكومية التي لا تكاد تكفي لتغطية الحاجيات الأساسات التي يتطلبها المجتمع المحلي وبالإسقاط على ولاية غليزان بينت الدراسة محدودية الموارد المحلية وعدم كفايتها في تغطية متطلبات التنمية المحلية ، لذلك من الضروري العمل على إيجاد بدائل تمويلية تسمح بتغطية مختف احتياجات التنمية المحلية من جهة والمساهمة في خلق حركية اقتصادية بالولاية من خلال مختلف مناصب العمل التي تسمح بالقضاء على البطالة وتفعيل التنمية المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الجماعات المحلية ، التمويل المحلي ، التنمية المحلية ، ولاية غليزان .

**Abstract:**

This study aimed to analyze the reality of Local groups in Algeria in light of the limited and often lack of self-financing in many Algerian municipalities, and with the exception of those government allocations that are hardly enough to cover the basic needs required by the local community. By casting light on the state of Relizane, this study revealed the insufficiency of the local resources in covering the requirements of local development. Therefore, it is necessary to work on finding financing alternatives that allow covering the various needs of local development on the one hand and to contribute to creating economic dynamism in the state through various job positions that allow eliminating unemployment and activating local development.

**Keywords**: Local groups, local funding, Local development, Relizane state

## مقدمة

لتحقيق التنمية المحلية تحتاج الجماعات المحلية لتمويل محلي ذاتي بقدر كافي لتحقيقها وإنجاحها. فالعلاقة بينهما طردية ويتوقف زيادة مستوى الأولى على مدى زيادة حجم الثانية والتي بدورها تتوقف على مدى تنوع وتعدد مصادر تمويلها الذاتية، لكن الملاحظ أن التمويل المحلي للجماعات المحلية يخضع إلى هيمنة الدولة وتدخلها بتوجيه الإعانات إلى نفقات معينة دون الأخرى، خاصة وأن الجماعات المحلية تستفيد من نسبة ضئيلة من الضرائب التي تمثل مصدرا هاما من مصادر التمويل المحلي مقارنة بالإدارة المركزية، سلطات واسعة في الحصول على إيرادات خاصة بها ، وأن تكون لها ميزانية خاصة بها يتم فيها تحديد النفقات العامة ودعم اللامركزية المالية من خلال فرضها ضرائب ورسوم في إطار ضوابط مركزية ، بالإضافة إلى تحويل طبيعة إعانات الإدارة المركزية من تخصيصية إلى إجمالية ، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب لتحقيق الهدف منها وهو التنمية المحلية.

فالتمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها والإنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بما لها من موارد مالية مستقلة. ويتطلب تنمية هذه الموارد أن تملكها هذه الجماعات المحلية. وفي الجهة المقابلة تعد التنمية المحلية العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم التمويل المحلي في تجسيد آفاق التنمية المحلية بالجماعات المحلية؟

وللإجابة على الإشكالية سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

- ضبط المفاهيم: التمويل المحلي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية
- دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية
- المالية المحلية لولاية غليزان: قراءة في المعطيات وقائمة الانجازات

### أولا: ضبط المفاهيم: التمويل المحلي، الجماعات المحلية، التنمية المحلية

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق للتنمية المحلية، وتجمع بينهما علاقة طردية بحكم أن توفر الموارد المالية يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المحلية في الجماعات المحلية إذا كان هناك بطبيعة الحال تسيير عقلاني رشيد بعيد عن كل مظاهر الفساد. لهذا نجد أن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستوياتها كونها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة، فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات والمرافق الضرورية وتوجه الجهود الحكومية إلى تجسيد وإنجاز المشاريع للجماعات المحلية، حيث أن إحقاق برامج و مشروعات التنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية.

#### أ. مفهوم التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة (عبد المطلب، 2001، ص22)

فالتمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات دون تأثير الإدارة المركزية، من أجل الإنفاق على المشاريع التي يحتاج إليها مواطنوها في حدود مواردها المالية من جهة وتحقيقا للاختصاصات الموكلة إليها. لذا فالجماعات المحلية لها ميزانية خاصة بها يتم إعدادها على المستوى المحلي وفيها ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.

وللتمويل المحلي شروط تتلخص في محلية الموارد، وذاتيتها ويقصد بها استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية و حصيلة الموارد المتاحة لها، ومرونة المورد بحيث يمكن الزيادة فيه حسب الحاجة من مبالغه المالية أو أنواعه، كفاية المورد واتساعه لتغطية احتياجات الجماعات المحلية، وسهولة تسيير الموارد. وتنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة(حلمي، 1962، ص63).أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية في شكل إعانات حكومية لدعم ميزانياتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات(صغير، 1999، ص47).

تشكل هذه الموارد المالية الذاتية والخارجية للمحليات مصادر التمويل المحلي الموجه لتحقيق معدلات متزايدة في التنمية المحلية لتحقيق مستوى أفضل من المعيشة لأفراد الوحدات المحلية، وهذه الموارد المالية المحلية الذاتية والخارجية تختلف من دولة لأخرى حسب النظام المحلي المتبع لكل دولة.

**ب. ماهية الجماعات المحلية:**

الجماعات المحلية هي عبارة عن منطقة جغرافية داخل إقليم الدولة التي يتم تقسيمها إلى وحدات جغرافية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتضم مجموعة سكانية معينة وتنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، وتسمى إما باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، وتسمى كذلك بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي، وسميت بالجماعات المحلية للدلالة على المعنى السابق، ويطلق عليها أيضا بالحكم المحلي لتمتعها باستقلالية واسعة عن الحكومة المركزية، وتسمى أيضا بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان .

وتتجسد الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الولاية والبلدية، فالولاية هي جماعة عمومية إقليمية تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وشخصا من أشخاص القانون الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية وكذلك الذمة المالية

المستقلة. ففي الجزائر هناك 48 ولاية و533 دائرة و1541 بلدية، فالولاية تتكون من الوالي والمجلس الشعبي الولائي وتشتمل على: لكتابة العامة، المفتشية العامة، الديوان، الأمانة العامة، مصالح التنظيم والشؤون العامة والإدارة المحلية، ورئيس الدائرة، أما البلدية فتشتمل على المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.( فيدمة، ع2012/1، ص120)

تختص الجماعات المحلية في كل القطاعات مثل: الصحة، النقل، الأشغال العمومية، الشباب والرياضة، الفلاحة، السياحة، العمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة، الطاقة، المياه، البريد والمواصلات، التخطيط والتنمية العمرانية، الثقافة، التجارة، الشؤون الدينية والأوقاف، الغابات، السكن، إصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها(فيدمة، ع2012/1، صص 121، 122)

1. المحافظة على الممتلكات: تتمثل هذه المحافظة على المنشآت الإدارية التربوية الثقافية، والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا في الصيانة والتجديد والتصليح والحماية والتجهيز العام.

**2.** المحيط والعمران: من خلال القيام بكل الأعمال التي تساهم في نظافة المحيط، كجمع الأوساخ وتنظيف وتزين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة وكذا التلوث والعمل على الحفاظ على البيئة ،وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية.

**3.** النشاط الاجتماعي: ويتمثل في طلب السكن، مأوى في حالة الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعاقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عدمية الدخل.

**ج. مفهوم التنمية المحلية:**

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية، إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق، تتمثل مهامها في تنفيذ مشروعات البنى الأساسية ضمن النطاق المحلي وتفعيل الاستثمارات المحلية مع خلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل. عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمد على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.( معاوي، 2010، ص52)

كما تعرف التنمية المحلية على أنها نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزئي منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها في التنمية الشاملة فضلا عن مواجهة مشاكلها المحلية، وينبغي الإشارة إلى أن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو محليات لا يمكن أن يكون تقنيا للسياسة العامة، وانما هو نوع من الفعالية والقدرة على الإنجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلي، ليتمكن من خلال لامركزية القرار أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الإمكانيات وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجها التخطيط الشاملة(معاوي، 2010، ص52)

ومن خلال الطرح السابق يمكن تعريف التنمية المحلية إجرائيا: "مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة"(عزيز، 2009، ص4). ولذا نستنتج أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وللتنمية المحلية عدة مجالات منها:

1. التنمية الاجتماعية: بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد الإقليم مثل الصحة والتعليم.(بادر، 2003، ص189)
2. التنمية الاقتصادية: عن طريق تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة السكانية.(مختار، 1994، ص377)
3. التنمية السياسية: وهي تحقيق استقرار النظام السياسي والذي يتم بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطنين في اختيار ممثليهم لتولي السلطة سواء في البرلمان أو في المجالس الشعبية
4. التنمية الإدارية: والتي تتحقق بتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها على حل المشاكل.(إبراهيم، ع1992/3، ص54)

**ثانيا: دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية**

إن التمويل المحلي له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية شريطة توفر الموارد المالية وتنوع مصادر التمويل، فالتمويل المحلي يترجم في ميزانية الجماعات المحلية من خلال إيراداتها، والتي تحول إلى نفقات ملزمة لهذه الهيئات لتحقيق المنفعة العامة، فإضافة إلى الموارد المحلية للجماعات المحلية والتي بطبيعة الحال لا تغطي كل نفقاتها، هناك إعانات من قبل الدولة بنسب معينة نظرا للأسباب التالية: (رجراج، ع2001/5، ص205)

1. رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها.
2. التوازن بين الوحدات الغنية ذات الموارد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي في التفاوت على مستوى تقديم الخدمات.
3. القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات المحرومة والفقيرة

فالمالية المحلية هي مجموع القواعد التي تحكم مالية الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والهيئات الأخرى التابعة للقانون العام، ويحدد على أساسها حجم الإيرادات والنفقات العامة، حيث يتم إعداد ميزانية محلية في إطار القواعد العامة التي يحددها القانون مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات المواطنين المحليين في كافة المجالات، وفي حدود الإمكانيات المالية المحلية للجماعات المحلية، عند التطبيق هناك ميزانية أولية وهي وثيقة رسمية لفتح اعتماد مالي مسبق، وميزانية إضافية مكملة للميزانية الأولية، والحساب الإداري وهو عبارة عن ميزانية نهائية تدمج الميزانيتين السابقتين في وثيقة واحدة.

والميزانية المحلية تحتوي على قسم التسيير وقسم التجهيز والاستثمار:(رجراج، ع2001/1، صص203، 204)

أ. **قسم التسيير:** وفيه

- إيرادات قسم التسيير: يتكون من الإيرادات والتي تمول بشكل أساسي من الموارد الجبائية التي تحصلها الجماعات المحلية من مختلف الضرائب وإعانات التسيير التي تمنحها الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية والعائدات المتأتية من استغلال املاك عمومية
- نفقات قسم التسيير: يحتوي على مجموع النفقات المتمثلة في أجور ورواتب الموظفين بالإضافة إلى تكاليف صيانة الاملاك من عقارات ومنقولات، واقتطاعات نفقات الاستثمار، اقتطاعات نفقات التجهيز، نفقات صيانة الطرق والمرافق العمومية ...

ب. **قسم التجهيز والاستثمار:** وفيه

- الإيرادات: ويحتوي هذا القسم على تخفيضات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وصندوق المساعدات والهبات والوصايا، بالإضافة إلى الاقتطاعات المتحصلة من إيرادات التسيير ومحاصيل الامتيازات ومحصول المساهمات في راس المال، كما يحوي القروض والاعانات التي تمنحها الدولة.
- النفقات: تحدد النفقات حسب طبيعتها والتي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية مباشرة أو المتعلقة بالإعانات الممنوحة للجمعيات والهيئات وتسديدات القروض، أما عن النفقات حسب وظيفتها فهي تلك الخاصة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعات المحلية.

إن التمويل المحلي للجماعات المحلية يتجه إلى البرامج التنموية في شكل مخططات بلدية أو ولائية للتنمية وتتمثل في: (بناصر، ع2013/2، صص 100، 103)

أ. **المخطط البلدي للتنمية المحلية:** وهو مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات المحلية، وهذا من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، فهذه المخططات تجعل المجالس الشعبية البلدية تتكفل باختيار وصياغة وتنفيذ نشاطات التنمية المحلية، بشرط أن يتماشى هذا المخطط مع المخطط القطاعي للتنمية والمخطط الوطني للتنمية، بالإضافة إلى مبدأ شمولية التخطيط أي يعم كل البلديات ومبدأ إلزاميته لتحقيق التنمية، وهذا المخطط يهدف إلى تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل الري، الفلاحة، المؤسسات التعليمية، المراكز الثقافية، الطرقات والنقل، والمنشآت القاعدية الإدارية.

ب. **المخططات القطاعية:** وتنقسم إلى برامج قطاعية مركزية وهي مشاريع كبيرة لها بعد وطني أو جهوي، الهدف منها تهيئة الإقليم، وتسجل بعنوان الوزارات. وهناك برامج قطاعية غير مركزية وهي مخططات ذات طابع ولائي وفيه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تخضع لوصايتها وتسجل باسم الوالي، ويحضر على مستوى المجلس الشعبي الولائي بدراسة اقتراحات مشاريعه ويصادق عليه. وتهدف هده المخططات إلى تطوير

مختلف القطاعات وطنيا ومحليا، من أجل البحث عن التوازن بين الموارد المحلية والوطنية، وتنمية الاستثمار والقطاع الانتاجي، وخلق مناصب شغل جديدة، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية.

**ج. برامج التنمية المحلية:** وتتمثل في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج صندوق الجنوب 2006، وهناك الصناديق الخاصة والتي تتكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن في إطار سياسة التوازن الجهوي، مثل صندوق الكوارث الطبيعية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

مما تقدم يتضح لنا ان التنمية المحلية لها علاقة بالتمويل المحلي وتتأثر به وهذا من خلال ضرورة توفير الموارد المحلية لتحقيق التنمية المحلية لأن هدف الإدارة المحلية يكمن في الرفع من المستوى المعيشي لأفرادها وهذا لن يتأتى دون وجود موارد محلية، ومن جهة أخرى هناك ارتفاع في تكلفة إقامة المشاريع التنموية المحلية بسبب عدم كفاءة الإدارة في ترشيد التكلفة وارتفاع أسعار الخدمات إلى جانب الإهمال والتسيب في تقديم الخدمة، كما أن على الإدارة المحلية وحتى تتفادى الاعانات الحكومية المركزية والتي يتبعها خضوعها للرقابة المركزية في أعمالها، وجب عليها تنويع مصادر تمويلها والعمل على تنميتها وخلق مجالات أخرى للتمويل وكل هذا من أجل رفع مستوى التنمية المحلية.

**ثالثا: المالية المحلية لولاية غليزان: قراءة في المعطيات وقائمة الانجازات**

**1. التعريف بالولاية:**

هي إحدى الولايات الجزائرية رمزها هو 48تحوي الولاية 13 دائرة و38 بلدية،تقـــع على الخط الوطني رقم: 04 الرابط بين الجزائر العاصمة وعاصمة الغــرب الجزائري" وهران" مما أهله أن تكون همزة وصل بين الغرب والوسط والشرق والجنوب فهي بذلك تحتل موقع استراتيجي ممتاز اقتصاديــا و تجاريا إذ يحدها من الشرق ولاية الشلف ومن الغرب ولاية معسكر ومن الشمال ولاية مستغانم ومن الجنوب كل من تيارت وتيسمسيلت، تبعد عن العاصمة بحوالي 330 كلم وعن مدينة وهران 100 كلم وتمتد على رقعة جغرافية مساحتها 4851.21 كلم2 معظمها أراضي فلاحية خصبة وبذلك تعتبر ولاية فلاحية. تتوفـــر ولاية غليــزان على مؤهلات طبيعية وتضاريس هامة فهي محاطة بسلاسل جبلية مقسمة إلى ثلاث مناطق أساسيـــة:

- في الشمال : نجد جبال الظهرة التي تغطي دوائر مازونة وسيدي امحمد بن علي وبلدية مديونة وجزءا من بلدية الحمري بدوار الشرايطية ودواوير أخرى.
- في الجنوب: نجد جبال الونشريس التي تمتد من الشرق إلى الغرب بجنوب الولاية والجزء الجنوبي من دائرة وادي إرهيو ودوائر (عمي موسى، عين طارق الرمكة، منداس، وزمورة لتمتد ناحية الغرب لجبال بني شقران) (بلديتا سيدي امحمد بن عودة والقلعة وبلدية لحلاف.

2. سهول مينا والشلف الأسفل تشغل الجزء الأوسط للولاية وكل هذه المناطق يكسوها غطاء نباتي من مختلف أنواع الأشجار والنباتات في حين يوجد بالولاية مجموعـــة من الأودية والمستنقعات كوادي إرهيو، وادي مينا حوض الشلف الأسفل ومرجة سيدي عابد المتميــزة بملوحتـــــها.

3. **قراءة للحساب الإداري لميزانية الولاية للسنة المالية 2018:**

يتضمن الحساب الإداري لسنة 2018 مجموع الاعتمادات المالية المتعلقة بميزانية الولاية وكذا المقاربة مه المصالح المالية من حيث التحديدات والانجازات التي تمت خلال السنة المالية المعنية والموقوفة إلى غاية 31 مارس 2019، ومن خلال تحليل الارقام المسجلة بالحساب الإداري نستخلص نسب الاستهلاك التالية: 66.85% من الاعتمادات الصافية العائدة لميزانية الولاية موزعة كما يلي: 94.71% قسم التسيير و 39% بالنسبة لقسم التجهيز والاستثمار، وللإشارة فإن المجموع العام للنفقات بلغ 4.839.385.943.72 دج مقابل 19.747.125.581.72 دج كمجموع عام لإيرادات ميزانية الولاية لسنة 2018، ومنه تم تسجيل فائض في الإيرادات بقسمي التسيير والتجهيز يقدر بـــ: 14.907.739.638.00 دج يفصل على الشكل التالي(الحساب الإداري لولاية غليزان، 2018):

01- قسم التسيير: 2.396.246.183.18 دج

ب. الولاية: 116.699.995.72 دج

ت. الأموال الخاصة: 192.535.00 دج

ج. الصندوق الولائي: 24.949.594.96 دج

د. الحرس البلدي: 2.254.404.057.50 دج

02- قسم التجهيز والاستثمار: 12.511.493.454.82 دج

علما أن فائض التسيير والمقدر بـــ 2.396.246.183.18 دج هو عبارة عن الفرق بين مجموع إيرادات قسم التسيير والمقدرة بـــ 5.285.888.936.01 دج ومجموع نفقات التسيير المقدرة بـــ 2.889.642.712.83 دج والمفصل كما يلي:

- الجزء الأول: المبلغ 192.535.00 دج الواجب تسجيله من جديد كإيراد بالميزانية الإضافية لسنة 2019 الذي يتمثل في بواقي الإعانات الممنوحة من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية والمثقلة بالتخصيص الخاص يمثل إعانات لفائدة البلديات الخاصة بصيانة عتاد النقل المدرسي وكذا كراء الحافلات من أجل نقل تلاميذ الطور الابتدائي، يضاف إليه المبلغ الصافي كنتيجة للحساب الإداري والعائد لميزانية الولاية والمقدر بـــ 116.699.995.72 دج والذي سوف يوزع في الميزانية الإضافية 2019
- الجزء الثاني: يتعلق بنفقات الحرس البلدي والمقدر بـــ 2.254.404.057.50 دج يسجل كإيراد أيضا بالميزانية الإضافية لسنة 2019 في الباب 911 المتعلق بالحرس البلدي
- الجزء الثالث: يخص فائض الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية والمقدرة بـــ 24.949.594.96 دج

أما بالنسبة لفائض إيرادات قسم التجهيز والاستثمار والمقدر بـــ 12.511.493.454.82 دج فهو عبارة عن الفرق بين إيرادات التجهيز والاستثمار المقدرة بـــ 14.461.236.625.71 دج ومجموع نفقات قسم التجهيز المقدرة بـــ 1.949.743.230.89 دج والناتج عن باقي الإنجاز من برامج قسم التجهيز والاستثمار المقدر بـــ 12.028.330.546.21 دج (مبلغ البرامج الواجب ترحيلها غلى الميزانية الإضافية 2019 بالإضافة إلى فائض

إيرادات قسم التجهيز والاستثمار المقدر بـــ 483.162.908.61 دج يمثل مبلغ 422.737.177.99 دج ناتج عن متبقي البرامج الملغاة والمنتهية في قسم التجهيز والاستثمار مضافا إليه مبلغ 108.580.00 دج تعويضات شركة التأمين ومبلغ 60.371.150.62 دج يمثل الإعانات الملغاة والمسترجعة من طرف البلديات المتماطلة في تجسيدها، حيث تم توزيع هذا المبلغ الفائض في قسم التجهيز والاستثمار بمشروع الميزانية الإضافية 2019. علما أن الفائض الإجمالي الصافي الذي سيرحل إلى الميزانية الإضافية 2019 هو: 599.862.904.33 دج. (الحساب الإداري لولاية غليزان، 2018)

وللإشارة فإن تلك الزيادات المذكورة سابقا تم تحصيلها من خلال مبالغ مسترجعة لإعانة مالية ملغاة لم تستهلك من طرف بلدية معينة، ومن خصم مرتبات أعوان الإدارة وأعوان الحرس البلدي وأعوان مديرية الأشغال العمومية المأخوذين على عاتق ميزانية الولاية كالعطل المرضية والغيابات، مبالغ ناتجة عن كراء المحلات التجارية والسكنات الوظيفية التابعة للولاية، بالإضافة إلى الترخيصات الخاصة بالإعانة المالية المخصصة للتكفل بنفقات التغذية المدرسية وكذا إطعام المنتخبين المحليين أثناء الدورات التكوينية، بالإضافة إلى اعانات مالية خاصة باقتناء تجهيزات أو التكفل بدراسة مشاريع....

4. **حصيلة إنجازات ولاية غليزان لعام 2018 (البرامج القطاعية والمخططات البلدية للتنمية):**

استفادت الولاية بعنوان سنة 2018 من غلاف مالي إجمالي قدره 14.39 مليار دينار PSD+PCD مبلغ 11.92 مليار دج لتسجيل 244 عملية ومبلغ 2.47 دينار لإعادة تقييم 53 عملية ضمن برنامج 2017:

أ. **البرنامج القطاعي غير مركزي PSD:**

فيما يخص هذا البرنامج استفادت الولاية بعنوان 2018 من رخصة برنامج جديد تقدر بـــ 9.925.500.000دج لتسجيل 35 عملية ومبلغ 2.471.907.000 دج لإعادة تقييم 53 عملية ضمن برنامج 2017 ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي(البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان، 2018):

| القطاع | البرنامج الجديد | | إعادة التقييم | | المجموع | | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العمليات | المبلغ | عدد العمليات | المبلغ | عدد العمليات | المبلغ | |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 02 | 7500000 | 01 | 39682 | 03 | 7539682 | %60.82 |
| الموارد المائية | 05 | 1000000 | 02 | 185000 | 07 | 1185000 | %9.56 |
| الغابات | 02 | 225000 | 01 | 400 | 03 | 225400 | %1.82 |
| السياحة | 03 | 60000 | 0 | 0 | 03 | 60000 | %0.48 |
| التخزين والتوزيع | 01 | 120000 | 0 | 0 | 01 | 120000 | %0.97 |
| الطرق | 02 | 120000 | 04 | 178675 | 06 | 598675 | %4.83 |
| المنشآت الإدارية | 0 | 0 | 14 | 756000 | 14 | 756000 | %6.10 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التربية | 16 | 439500 | 10 | 281050 | 26 | 720550 | %5.81 |
| التكوين | 03 | 155000 | 04 | 63000 | 07 | 218000 | %1.76 |
| المنشآت الدينية | 0 | 0 | 01 | 190000 | 01 | 190000 | %1.53 |
| الصحة | 0 | 0 | 05 | 518000 | 05 | 518000 | %4.18 |
| الشباب والرياضة | 0 | 0 | 06 | 175000 | 06 | 175000 | %1.41 |
| الثقافة | 0 | 0 | 02 | 67100 | 02 | 67100 | %0.54 |
| الضمان الاجتماعي | 01 | 600 | 0 | 0 | 01 | 600 | %0.05 |
| السكن | 0 | 0 | 03 | 18000 | 03 | 18000 | %0.15 |
| المجموع | 35 | 9925500 | 53 | 2471907 | 88 | 12397407 | %100 |

الجدول أعلاه يوضح توزيع رخصة البرنامج الإجمالية الممنوحة للولاية بعنوان 2018 على مختلف القطاعات، والتي تتميز بتحصيص نسبة معتبرة في حدود 60.82% لقطاع الصناعة من أجل تطوير النشاط الصناعي على مستوى الولاية (المنطقة الصناعية بسيدي خطاب ومنطقة النشاطات بلعسل)، ويليه قطاع الموارد المائية بنسبة 9.56%من أجل الزيادة في نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب، ثم تأتي قطاعات المنشآت الإدارية والتربية والطرق بنسبة 6.10% و5.81% و4.83%على التوالي من أجل استكمال المنشآت وضمان دخول مدرسي أفضل وفك العزلة عن المناطق النائية تماشيا وطبيعة المنطقة وأخيرا 4.18% لقطاع الصحة من أجل تحسين التكفل الصحي.

ب. **المخططات البلدية للتنمية PCD:**

تم خلال سنة 2018 تسجيل 229 عملية برخصة برنامج إجمالية قدرت بـــ 2.099 مليار دج وهي مفصلة كما يلي:

- الباقي من شريحة سنوات قبل 2018: 34 عملية بمبلغ 270.770.000 دج
- شريحة 2018: 195 عملية بمبلغ 1.829.195.000 دج

الجدول الموالي يبين توزيع المبالغ حسب الفصول(البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان، 2018):

| الفصل | عدد العمليات | رخصة البرنامج | النسبة |
|---|---|---|---|
| التموين بالمياه الصالحة للشرب | 82 | 609939 | %29.05 |
| صرف المياه القذرة | 54 | 468320 | %22.30 |
| الطرق والمسالك | 23 | 350814 | %16.71 |
| تربية | 01 | 10591 | %0.50 |
| التهيئة الحضرية | 39 | 417715 | %19.89 |
| الصحة والنظافة | 07 | 23806 | %1.13 |
| الشباب والرياضة | 15 | 97302 | %4.63 |
| المنشآت الإدارية | 08 | 121442 | %5.78 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المجموع العام | 229 | 2099929 | %100 |

كما استفادت الولاية بعنوان 2018 من اعتمادات الدفع بمبلغ 13.23 مليار دج لتسديد وضعيات الأشغال المنجزة واستكمال البرنامج، لتصبح قروض الدفع الإجمالية الممنوحة للولاية 15.41 مليار دج استهلك منها مبلغ 7.94 مليار دج بنسبة 51.52%. هذه الاعتمادات سمحت باستكمال عدد معتبر من المشاريع وتسوية الديون لمؤسسات الانجاز بالولاية، وفيما يلي وضعية الاعتمادات حسب كل برنامج مفصلة كالآتي:

- **البرنامج القطاعي PSD:**

الباقي من القروض 2.18مليار دينار

قروض الدفع الاضافية 11.23 مليار دينار

قروض الدفع الاجمالية 113.41 مليار دينار

قروض الدفع المستهلكة 6.00 مليار دينار

الباقي 7.41 مليار دينار

نسبة الاستهلاك 44.75%

الجدول التالي يوضح هذه العملية حسب كل قطاع: الوحدة $10^3$ دج (البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان، 2018)

| المسير | قروض الدفع | قروض الدفع المستهلكة | الباقي | نسبة الاستهلاك |
|---|---|---|---|---|
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 207876 | 196477 | 11400 | %94.52 |
| الموارد المائية | 2681615 | 1108199 | 1573417 | %41.33 |
| الغابات | 253240 | 184039 | 69200 | %72.67 |
| البيئة | 357875 | 20038 | 337837 | %5.60 |
| الأشغال العمومية | 4449512 | 340501 | 4109011 | %7.65 |
| الإدارة المحلية | 61705 | 43871 | 17834 | %71.10 |
| التجهيزات العمومية | 3399485 | 2418247 | 981238 | %71.14 |
| التعمير والبناء | 316127 | 237037 | 79089 | %74.98 |
| التكوين | 279356 | 196867 | 82489 | %70.47 |
| الصحة | 814995 | 722659 | 92336 | %88.67 |
| الشباب والرياضة | 431260 | 411503 | 19757 | %95.42 |
| الثقافة | 15489 | 11272 | 4217 | %72.77 |
| الحماية الاجتماعية | 57581 | 19011 | 38570 | %33.02 |
| مجاهدين | 12428 | 11023 | 1405 | %88.69 |
| البرمجة ومتابعة الميزانية | 11599 | 11346 | 253 | %97.82 |
| البريد والمواصلات | 372 | 126 | 246 | %33.87 |
| التربية | 57214 | 54761 | 2453 | %95.71 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| المجموع | 13416420 | 6003334 | 7413087 | %44.75 |

مع ملاحظة أنه تم تبليغ الولاية باعتمادات مالية معتبرة خلال الأشهر الأخيرة لسنة 2018 تقدر بمبلغ 3 مليار دينار جزائري والتي تمثل نسبة 25% من مجموع الاعتماد وخاصة تلك المتعلقة بتهيئة المنطقة الصناعية بسيدي خطاب.

- **المخططات التنموية للبلديات PCD:**

في إطار برنامج المخططات البلدية للتنمية تتوفر الولاية على مبلغ إجمالي لقروض الدفع يصل إلى 2.00 مليار دينار

قروض الدفع الإجمالية 2.00رمليار دينار

قروض الدفع الاستهلاكية 1.949 مليار دينار

الباقي 0.53 مليار دينار

نسبة الاستهلاك 97.33%

وفيما يلي جدول يوضح الوضعية حسب بعض البلديات على يبسل المثال لا الحصر(البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان، 2018)

| البلدية | قروض الدفع | الاعتمادات المستهلكة | باقي الاعتمادات المالية |
|---|---|---|---|
| غليزان | 59494 | | |
| سيدي خطاب | 54241 | | |
| القلعة | 20016 | | |
| وادي سلام | 30507 | | |
| جديوية | 29178 | | |
| اولاد يعيش | 185073 | | |
| سوق الحد | 53615 | | |
| مازونة | 46690 | | |
| بني زنطيس | 42521 | | |
| المجموع | 2.002.567 | 1948899 | 53.668 |

وبعد تسديد وضعيات الاشغال لمختلف المشاريع التنموية وتطهير مدونة الاستثمارات نتج عن ذلك برنامج حتى نهاية 2018 يشتمل على 613 عملية برخصة برنامج قدرها 115.16 مليار دينار واستهلاك 76.90 مليار دينار منها مع الباقي من الانجاز 38.26 مليار دينار:

- **البرنامج القطاعي PSD:**

رخصة البرنامج 113.53 مليار دينار

الاستهلاك 76.37 مليار دينار

البرنامج الجاري 37.09 مليار دينار

نسبة التنفيذ المالي 67.31%

عدد العمليات 481 عملية منها 451 انطلقت و283 منتهية و53 مجمدة

- **المخططات التنموية للبلديات PCD:**

رخصة البرنامج 1.631 مليار دينار

الاستهلاك 0.532 مليار دينار

البرنامج الجاري 1.099 مليار دينار

نسبة التنفيذ المالي 32.62%

عدد العمليات 132 عملية منها 85 تنجز و47 منتهية

وبناءا على موافقة رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة قامت الحكومة برفع التجميد على قطاعات بالولاية وبعد تخل السلطات المحلية للولاية تم رفع التجميد خص 48 عملية بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 9.265.250.000 دج أي نسبة أكثر من 66% من المبلغ الإجمالي المقدر بـــ 13.977730.000 دج يخص 101 عملية، وتتمثل هذه القطاعات في: التربية الوطنية بحوالي 24 عملية، الصحة 07 عمليات، الموارد المائية 07 عمليات، التعليم العالي 03 عمليات، قطاع المنشآت الإدارية 05 عمليات، قطاع النشاط الاجتماعي عمليتين.

✓ **تطهير مدونة الاستثمار:** فوفرة الاعتمادات المالية والتحكم في إنجاز المشاريع من حيث النوعية وآجال الإنجاز سمح حتى نهاية 2018 من تطهير مدونة الاستثمارات من خلال غلق 406 عملية بمبلغ قدره 11.55 مليار دينار جزائري خاصة بالبرنامج القطاعي غير المركزي والمخططات التنموية للبلديات

- **البرنامج القطاعي غير المركزية**118 عملية بمبلغ 8.91 مليار دينار
- **المخططات البلدية للتنمية** 288 عملية بمبلغ 2.64 مليار دينار(البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان، 2018)

مما سبق يتضح لنا حتى ولو هناك فائض في الإيرادات وهناك إنجازات إلا أننا لا نلاحظ وجود تنمية حقيقية وجادة في الولاية مقارنة مع الامكانيات التي تتوفر عليها، فمازال هناك تفاوت بين البلديات، تدني الخدمات والمراكز الصحية، هشاشة الطرقات، سكنات اجتماعية لا ترتقي للمستوى المطلوب، قنوات صرف صحي مهترئة، حاجة بعض القرى للغاز الطبيعي، إلى غيرها من المشكل التي يعاني منها سكان الولاية وهذا لا يعني أن هذا التشخيص ينطبق على غليزان كعينة بل كافة الولايات، والسؤال المطروح عندما ننظر للمبالغ الضخمة: هل هذا راجع إلى سوء التسيير والتقدير؟ أو إلى عدم كفاءة العنصر البشري من جهة وضعف تأطيره من جهة أخرى إذا تعلق الأمر في بعض الأحيان بالمجالس المنتخبة؟

وللتنويه فإن ولاية غليزان هي من بين الولايات الفلاحية، وتم في السنوات الأخيرة خلق الحظيرة الصناعية بسيدي خطاب بتخصيص 2700 هكتار كمساحة إجمالية وبهدف تجسيد المشاريع الاستثمارية بالولاية خاصة إذا تم توفير المناخ الاستثماري وتوفير العوامل المتعلقة بالتهيئة والربط بالشبكات الحيوية كالطاقة والمياة وقنوات الصرف الصحي.

ولقد خصصت 500 هكتار من المساحة المخصصة للاستثمار كمرحلة أولية بعملية التهيئة، ومن المشاريع المجسدة بالحضيرة الصناعية سيدي خطاب هناك مركب النسيج طيال، (وهو استثمار في إطار شراكة جزائرية تركية ينتج منتوجات من النسيج التقني والنسيج الاصطناعي)، مصنع تركيب سيارات فولسفاقن (استثمار في إطار شراكة جزائرية ألمانية عبارة عن مصنع للتركيب الفعلي للسيارات)، مشروع إنجاز الكوابل الكهربائية.
إلى جانب 15 منطقة من مناطق نشاطات أخرى موزعة على 12 بلدية هي: بلعسل، عمي موسى، لحلاف، سيدي سعادة، سيدي امحمد بن علي، وادي ارهيو، جديوية، واد الجمعة، زمورة، منداس، سيدي امحمد بن عودة، مازونة.( لجنة التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل للمجلس الشعبي الولائي غليزان، 2018، صص. 5، 7)

**خاتمة:**

رغم أن التمويل المحلي هو أساس التنمية المحلية للجماعات المحلية، هاته الأخيرة التي تهدف إلى خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، لكن تبقى هذه الموارد محدودة مقارنة مع ما يحتاجه سكان الأقاليم كونها ترتكز أساسا على الموارد الجبائية التي بدورها تسيطر عليها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية هناك غش وتهرب ضريبي مما يتسبب في حرمان الجماعات المحلية من مبالغ ضخمة يمكن تخصيصها للتنمية المحلية، إلى جانب الفارق الكبير بين الجماعات المحلية من حيث العائدات الضريبية، كل هذه الأسباب وأخرى كسوء تقدير الميزانية أحيانا، وتضخيم تكلفة المشاريع والتسيير اللاعقلاني للموارد داخل الجماعات المحلية والفساد وغيرها تساهم في اتساع الفجوة أو اللاتوازن أو التباين بين منطقة ومنطقة أخرى، ففي الوقت الذي وصلت فيه مناطق في بلديات إلى حد خلق المشاريع الاستثمارية فيها نجد مناطق أخرى وفي نفس البلدية تعاني من مشاكل الصرف الصحي وعدم توفر غاز المدينة..... بحجة انها تجمعات سكانية مبعثرة تزويدها بهذه الحاجيات الضرورية تكلف مبالغ ضخمة لإنجازها، فأين هنا حق المواطن وأين كرامته الانسانية وإلى متى يبقى قيد الانتظار.
كما أن الرقابة الحكومية على الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية وسيطرتها على البرامج التنموية التي تحددها الدولة وتنفذها الولاية والبلدية وقيامها بتوجيه الإعانات إلى مجال صرفها مما يقيد الإدارة المحلية في التصرف فيما يتناسب وحاجاتها التنموية. لهذا فأن السبيل الأمثل هو تحويل طبيعة إعانات الإدارة المركزية من تخصيصية إلى إجمالية، وضرورة تأطير وتكوين الإطار البشري كونه هو الذي يتكفل بوضع المشاريع التنموية حسب حاجات المنطقة.

**قائمة المراجع:**

1. "الاستثمار في غليزان بين الآفاق الصناعية والخصوصية الفلاحية"، تقرير أعدته لجنة التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل للمجلس الشعبي الولائي غليزان، دورة مارس 2018

2. إبراهيم عبد اللطيف، (ع. 03، 1992)."الإطار الفكري للتنمية المحلية"، **مجلة الإدارة،**
3. الاستثمار في غليزان بين الآفاق الصناعية والخصوصية الفلاحية"، تقرير أعدته لجنة التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل للمجلس الشعبي الولائي غليزان، دورة مارس 2018، ص ص. 5- 7
4. بادر علي محمد، (2003)، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع**
5. بناصر وهيبة، (مجلد 03، ع.02، 2013.)"التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية"،**مجلة الدراسات والبحوث القانونية والسياسية،**
6. البيان السنوي لنشاطات ولاية غليزان 2018
7. الحساب الإداري لولاية غليزان 2018
8. حلمي مراد محمد، (1962)، **مالية الهيئات العامة المحلية** (مصر: مطبعة نهضة مصر،)
9. رجراج الزوهير، "واقع التمويل المحلي وقدرته على تجسيد متطلبات الجماعات المحلية"، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، ع. 05، د ت ن.
**10.**الزغبي خالد سمارة، (1985)، التمويل **المحلي للوحدات الإدارية المحلية** (الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية،)
11.سوزي عدلي ناشد، (2003)، **المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، )
12.صغير حسين، (1999)، **دروس في المالية و المحاسبة العمومية** (الجزائر: دار المحمدية العامة،)
13.عبد المطلب عبد الحميد، (2001)، **التمويل المحلي والتنمية المحلية** الإسكندرية الدار الجامعية،
14.عزيز محمد الطاهر، (2009)، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية**، رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة ورقلة.
15.فيدمة عبد الحق ، (ع. 01، 2012.") ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،**
16.مختار حمزة، (1994)، **دراسات التنمية الريفية المتكاملة بمصر** مصر مكتبة الخانجي
17.معاوي وفاء، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجيستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص. 52
18.وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، **رسالة ماجيستير** منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010